وثيقة المدينة هي وثيقة الإنسان

عبد الله بن خميس بن ناصر العلوي

دارت مقالة الصحيفة "أنموذج من التسامح في الإسلام، للأستاذ إبراهيم العجلوني" على محاور ثلاثة وهي، الربط، والتأثير، والنتيجة، فالربط نتج من حديثه عن اتفاقيات شفهية، وعن خطابات لسانيّة مسترجلة، وعن مواقف تهتم بالآخر، أيّما يكون، وذكر لنا نماذج مختلفة من هذه الاتفاقيات والخطاب، فهو يورد الخطاب الذي كان بين المسلمين والنجاشي بعد أن ألّب عمرو بن العاص على المسلمين يريد من النجاشي أن يرجعهم إلى بلادهم، ولكن استطاع هذا الخطاب الذي قدمه جعفر بن أبي طالب – رضي الله عنه- أن يثني النجاشي عن قوله، لأنّ البناء الأساسي كان بناء متمساكا على أصوله، ولذا رفض النجاشي أن ينفّذ طلب عمرو بن العاص، وانتقل هذا الخطاب إلى اتفاق بين طرفين وهما النجاشي وديانته المسيحية والمسلمين وديانتهم الإسلام.

وحقيقة الأمر، أن النجاشي لم تؤثر عليه خطبة جعفر بن أبي طالب، لذلك عندما قال عمرو بن العاص للنجاشي، أنّهم يصفون عيسى بأنّه عبد، عندها نجد النجاشي يغضب لذلك القول، ولكن عندما لامس جعفر بن أبي طالب عاطفة النجاشي وأسمعه شيئًا من سورة مريم؛ لأنّ النجاشي، لأنّ قول جعفر لامس عاطفته الدينية التي هي ملجأه.

ثمّ يورد لنا اتفاقًا آخر صار بين طرفين متناقضين مختلفين في المنهج والفكر والدين والاعتقاد، إنّه الاتفاق الذي كان بين محمد رسول الله وبين وفد نجران، والميزات التي أعطاها محمد رسول الله لهذا الوفد، علما بأنّ الدولة الإسلاميّة في ذلك الوقت كانت دولة قويّة، إلا أنّ التعايش الديني والمجتمعي كان لا بد منه، وكل يأخذ حقه ومستحقه من العيش، شريطة ألا يضر غيره، وبهذا كان قوله تعالى: "لا إكراه في الدين".

وإنّ المتفحص في هذه المعاهدة يجد أنّ الرسول صلوات الله عليه، كان في تلك الفترة يريد أن تهدأ الأوضاع بين القبائل القوية، أو التي تمتلك المنعة والقوة والشراسة ولذلك يذكرهم في حديث مروي أنّهم رجال الهند، ولا يعني أنّ الرسول الكريم كان يخافهم، ولكن ما دام الأمر يسهل التعامل معهم، وتهدئتهم، ويمكن الصلح معهم، فلمَ الدم، فالمعاهدة كانت بينهم، ولذلك تورد القصة في الكتب أنّ النبي بأهلهم بنفر من أهل بيته، ونصحهم أن يدخلوا الإسلام لكنّهم رفضوا، وهذا يعطينا مدى الرحمة والرأفة في قلبه صلوات الله عليه.

بين كل هذه المعمعات الحاصلة نجد أن يتجلى موقف عظيم، يجعلنا نوقن مدى أهمية احترام الآخر، ولو كان مختلفًا معنا في الفكر والدين، فقد ذكر لنا الكاتب موقفًا نبيلا من النبي محمد عندما دخل الكعبة، ورأى الأوثان، ووجد بينهما تمثال عيسى ومريم عليهما السلام، إلا أنّه منع أن يُهدم هذان التمثالان، ولا يهم مدى اختلاف الروايات، ولكن نستطيع أن نقول أنه موقف القيادة، والحنكة، والذكاء.

ولكن في حقيقة الأمر أنّ ذلك يجعلنا نتفحص مدى مصداقية هذه الرواية حيث أن ترك الرسول لتمثال مريم وعيسى يجعلنا نقول إنّ الرسول ترك هذه مقابل الأوثان، علمًا بأنّ الرسول كان يعبد الله وحده، فإذا قلنا بمصداقية هذه الرواية فإنّ الرسول يقرب النصرانية ويدعو لها خفاء، وهذا مخالف لعقيدة الإسلام. وبعيد على الاختلافات في علماء الحديث ومدى صدق رواية هذه القصة ومدى صحتها، فإنه من الصعب أنّ رسول أمة جاء ليهدم الأوثان، يبقي منها اثنين من أجل أنه يقدر ذلك، هذا وإن الوثنية والجاهلية هي الطاغية على أهل قريش، ولا أظن أن القرشيين يرضون بالتنصير في بلادهم وهم يعتبرون تلك الأوثان ربّهم، ثمّ إنّ أبرهة الحبشي وهو نصراني الدين، جاء ليهدم الكعبة وعنده علم بأنّ جسدي عيسى ومريم داخلها، فالأمر يحتاج إلى تفحّص وتمعن.

أمّا الاتفاق الأخير كان في عهد متقدم وهو عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- فقد كان الاتفاق بينه وبين الأساقفة، في جعلهم يعيشون عيشة هنيئة، بعد أن دعاهم للإسلام، ولكنهم أبوا إلا أن يبقوا على ديانتهم، وهذا لم يجعل الفاروق يرفع عليهم السلاح، ولكن وقع معهم هدنة، واتفاقا يكون فيه التعايش الأبدي بين فئات الديانات المختلفة، أو الاتفاق مع الآخر.

بكل تلك المواقف والمعاهدات والاتفاقيات والخطابات التي انتقلت تدريجيًا إلى اتفاق، نجده في آخر مقالته يحلّق بفكره إلى الوثيقة التي بنت الاتفاقيات السابقة والمعاهدات اللاحقة، في إطار واحد محكم، يقوم على احترام الآخر، وإتاحة الفرصة لكل من يريد أن يحقق الأمن والأمان، والاستقرار الديني والمجتمعي والنفسي، والتعايش المستمر بين الأطراف جميعها

إنّ الأمن، والأمان، والتنافس، والوحدة، والإنسانية، والتعايش، والمساواة، والحب، والوئام، والتكامل، والعدل ألفاظ يمكن أن نقول إنها خيالية، أو إنها مستحيلة، أو مثالية، أو غيرها من الألفاظ التي تدعم الفكرة ذاتها، ولكن في المقابل يمكن أن نقول عن الجمال، والحقيقة، والبناء ، والروح، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في مجتمع تسوده كل الصفات السابقة الذكر، على أنّه يكون هناك صد ورد من طرفين أو أطراف مختلفة دينا، وعقلا، وعقيدة، وفكرا، وهذا ما استطاعت الصحيفة أو وثيقة المدينة أن تكونه فعلا.

ورغم وجود اختلاف بين علماء الأمة في مدى صدق رواية هذه الوثيقة، فمنهم من يفندها ومنهم من يصححها، ومنهم من يقول ببطلانها، وهكذا تدور الأمور بين العلماء أنفسهم، ولكن فوق كل هذا، أكانت صحيحة أو مغلوطة فإنّها تحمل معنى روح القانون، وروح الإنسانية، وروح العدالة، وروح المساواة، وروح الجمال البشري الحقيقي المتكون في ذوات النفس البشرية، فقد استطاعت هذه الوثيقة أن تبني المجتمع الدولة، وكما يقول الدكتور كامل الدسق في كتابه الدولة الإسلامية: "لقد وضع الرسول –صلى الله عليه وسلم دستورا للدولة، نظم فيه شعب دولته، وحدد العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وبيّن فيه الحقوق والواجبات على مواطني الدولة (اليهود بقبائلهم – القبائل المتفرقة- الأوس والخزرج والمهاجرين)، وهذا الكتاب الذي يعرف بعقد الصحيفة، يعد دستورًا فريدًا لم تحلم به البشرية في عمرها الطويل منذ نشأتها.

إنّ السياسة التي تمتع بها الرسول كقائد أو كرئيس للحكومة أوجبت عليه أن يصدر هذه الوثيقة التي من خلالها يستطيع التحكم مع الكل، دون أن يكون هناك تفرد في التعامل والتفرقة بينهما، ولذلك نجده يورد كل قبيلة بمفردها، ثم يعطيها حقها، ويرجع إليها كل ما كان لها من حق، ويفرض عليها ما عليها من حقوق تقوم بها تجاه الدولة التي يعيش بها، أو تجاه الآخر الذي يعيش معه، فكما تريد الحرية فغيرك يريدها، وبهذا نستطيع أن نكون دولة متماسكة.

إنّ السياسية التي اتخذها الرسول الكريم حول الوثيقة هو التعاون والبقاء كيد واحدة بين أفراد المجتمع، فمن يلمسه الضر فقد مس هذا الضر الجميع. ونجد كل هذا في ثلاثة أو أربعة بنود من الوثيقة وهي: وأنّ على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأنّ بينهم النصر على مَن حاربَ أهل هذه الصحيفة، وأنّ بينهم النصح والنصيحة والبرّ دون الإثم،. وأنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وأنّ النصر للمظلوم. وأنّ اليهود يُنفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وأنّ يَثرب حرامٌ جوفُها لأهل هذه الصحيفة. وأنّ الجارِ كالنفس غير مضارٍ ولا آثِم، وأنّه لا تُجار حرمةٌ إلا بإذن أهلها».

لقد كفل محمد رسول صلى الله عليه وسلم حرية ممارسة الديانات والمعتقدات في المجتمع الواحد، وهذا الأمر جاء به القرآن قبل أن يأتي في الوثيقة فيقول الله تعالى في آخر آية من سورة الكافرون: «لكم دينكم ولي دين»، وقوله تعالى: «لا إكراه في الدين»، وهناك الكثير من الآيات التي تحض على شروع ممارسة الأديان الأخرى ديانتهم وفق القواعد والقوانين التي انبنت عليها الدولة الواحدة، فلا ضرر ولا ضرار.

أمّا الروح التي ذكرها كاتب المقال فهي روح القانون وهي المرجع الأساسي لتشريع هذا الوثيقة ألا وهو القرآن الكريم والسنة النبوية مستندًا بذلك إلى بند الوثيقة الذي يقول: «وإنّه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حَدث أو اشتجار يُخاف فسادُه، فإنّ مَرَدّه إلى الله (عز و جل) وإلى محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأنّ الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبَرّه»، وهنا نستطيع أن نقول هذه سيادة القوة، فالحاكم هنا هو رسول الله، فلا شك أنّ مرجعه سيكون الله أو كلامه عليه السلام، لأنّه هو السلطة الأقوى، ولو افترضنا أن يكون صاحب القوة مسيحي أو من أي ديانة أخرى فإنه سيرد الشجار والمنازعة إلى مرجعه الديني.

لسنا في مجال تفحص الوثيقة بندًا بندًا، وإلا أخذ منا عشرات الصفحات، ولكن نستطيع أن نقول إنّ الوثيقة جمعت كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والإنسانية بكافة فروعها ومناحيها، وقد أحقت الحقوق وأوجبت الواجبات لكل فرد من أفراد الدولة البشرية والمجتمع الإنساني الواحد، والتماسك الذي يجب أن يكون بين الأفراد بعضهم البعض حتى لو اختلف الدين والمذهب والفكر، فهناك شيء يمكن أن نسميه الإنسان فقط. ختامًا: لقد تطرق الأستاذ إبراهيم لأشياء لا أظن أنّها داخلة ضمنا وتصريحا في موضوع المقال الحقيقي، وأورد أمثلة على ذلك أثناء حديثه عن مقتل الشاعر كعب بن الأشرف، فما كان له ضرورة، وإنما جاء حشوا في الكلام دون أن يكون مستندا له، فما دخله بالوثيقة، كذا العاطفة الدينية المتعاطفة جدا على المواقف المتفرقة جعلت منه يستند على أشياء ليست لها أصل ولا فرع بالموضوع الأساسي وأمثاله: رواياته حول وثيقة وفد نجران، فالأمر متعلق بربط الوثيقة أو المعاهدة بوثيقة المدينة فليس المجال مجال تمحيص وإنما مجال حقائق فقط.. ويمكن القول أنّ الوثيقة هي وثيقة الإنسان.

abdlla1991@gmail.com